وفي هذا الفصل، بل في الكتاب كله، توجد دراسة متميزة اعدها يآكوف رؤى، وهي تتناول: «الدور الأميركي في الشرق الأوسط، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي». وقد اعتمدت الدراسة اساساً، على المصادر السوفياتية، صحفاً كانت، ام دراسات، ام تصريحات للمسؤولين،وهي ترى ان «هناك ضعفاً في السياسة الأميركية»، مهما حاولت تحجيم التأثير السوفياتي المتزايد، بفعل علاقاته مع «حركات التحرر».

وتبحث الدراسة المذكورة في اهتمام الاتحاد السوفياتي بالوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، وفي مدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، في إطار الصراعات الدولية والاستراتيجية القائمة بينهما. وتركّز كثيراً على سياسة الطرفين إزاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعلى مبادرة كل منهما للوصول إلى حل سلمي لذلك الصراع، وموقف كل منهما من مبادرات الطرف الآخر.

أما الفصل الرابع، فيركّز على الوضع المحلي، او بالاحرى على الاطار المحلي وتأثيره على السياسة الأميركية وعلاقتها بالشرق الأوسط. ويحتوي على ثلاث دراسات: الأولى، عن علاقات الولايات المتحدة الأميركية بإيران وتركيا؛ والثانية، بعنوان تحدي التعددية: الولايات المتحدة ونظام العلاقات العربية الداخلية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧؛ والثالثة، حول العلاقات الليبية الأميركية.

وابرز هذه الدراسات واكثرها اهمية، هي الدراسة الثانية؛ حيث يحاول مؤلفها، إتامار رابينوفيش، رسم صورة شاملة للواقع العربي، مشيراً إلى طبيعته الخاصة، من حيث كونه خاضعاً للتجزئة راهناً، لكنه ليس كذلك من حيث التاريخ والافق.

يتناول كاتب هذه الدراسة، في جزء منها، التطوّر التاريخي الذي ادى إلى واقع التجزئة الراهن، بدءاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية؛ ويعالج، بشيء من التفصيل، العلاقات العربية ــ الاسرائيلية، منذ إقامة الكيان الصهيوني، وتأثيرات ذلك على حركة التحرير الفلسطينية، سواء في مراحلها الأولى، او بعد تشكّل منظمة التحرير، والموقع الذي احتله في نطاق العلاقات العربية الداخلية، او العربية ــ الدولية.

وفي هذا الاطار، يعالج المؤلف مشروعات التسوية ومواقف الدول العربية المتباينة منها.

ويتناول الفصل الخامس من الكتاب، الجانب الاقتصادي، ويركّز على النفط في نطاق العلاقات الأميركية ــ العربية، وتأثيره على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وانعكاس ذلك على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

يتمحور النقاش حول فترة السبعينات،والجديد في هذا المجال هو ما حاول غاد غيلبر أن يعالجه، عندما ناقش مدى اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط العربي، ودرجة اعتماد العرب اقتصادياً على الولايات المتحدة. والنتيجة التي توصل إليها هي: «ان الاقتصاد الأميركي لن يستطيع أن يعمل على نحو صحي دون وارداته من النفط العربي. بينما الاقتصاد العربي، بما في ذلك السعودية، إذا حرم من علاقاته مع الولايات المتحدة، سيدمّر جزئياً فقط، وليس على نحو خطير».

هذه النتيجة، يصل إليها المؤلّف على ضوء معطيات اقتصادية، تبدو متماسكة ومتينة وغنية بالمعلومات وبالارقام؛ ولكنها بحاجة إلى مناقشة جادة وبعيدة عن الانفعال.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الدراسة الثانية، في هذا الفصل، لا تذهب إلى ما ذهبت إليه دراسة رؤى، بل تخلص إلى نتائج متناقضة مع استنتاجاته.

وفي الكتاب فصل خاص يتناول العلاقات القائمة بين «القاهرة وواشنطن»،وتعالج دراسته «إعادة رسم السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة ــ العوامل والظروف التي صنعت القرار».

وتتناول هذه الدراسة الجوانب المختلفة التي ادت إلى هذا القرار، وتحصرها في ثلاثة اسباب اساسية هي: الصراع العربي ــ الاسرائيلي، الاقتصاد المصري، والوضع الاستراتيجي.